

Distr.: General
21 November 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الرابعة والثلاثون

جنيف، ١-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الرابعة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-20666(A)



* 1 7 2 0 6 6 6 *

المحتويات

الصفحة		
٣	مقدمة
٣	أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها
٣	ألف - تعزيز قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
٤	باء - دور الإفصاح في تقييم المخاطر وتحسين جدوى الإبلاغ من قبل الشركات في صنع القرارات .
٤	جيم - مسائل أخرى
٥	ثانياً - موجز الرئيس
٥	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية
٧	باء - تعزيز قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
١٠	جيم - دور الإفصاح في تقييم المخاطر وتحسين جدوى الإبلاغ من قبل الشركات في صنع القرارات .
١٢	دال - مسائل أخرى
١٦	ثالثاً - المسائل التنظيمية
١٦	ألف - افتتاح الدورة
١٦	باء - انتخاب أعضاء المكتب
١٦	جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
١٧	دال - نتائج الدورة
١٧	هاء - اعتماد التقرير
		المرفقات
١٨	الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين
١٩	الثاني - الحضور

مقدمة

عُقدت الدورة الرابعة والثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في قصر الأمم في جنيف، سويسرا، في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

ألف- تعزيز قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البند ٣ من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، إذ يسلم بالدور الأساسي الذي تؤديه المحاسبة وإبلاغ الشركات في تحقيق طموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،
وإذ يشير إلى ولاية الأونكتاد المتمثلة في تعزيز عمله في مجال الإبلاغ عن الاستدامة،
حسبما هو منصوص عليه في مافيكيانو نيروي*،

وقد استعرض المساهمات القيمة التي قدمتها الجهات صاحبة المصلحة الرائدة في مجالات الإبلاغ عن الاستدامة والإبلاغ المتكامل والإبلاغ غير المالي،

١- يحيط علمًا بالتقدم الكبير الذي أحرزته أمانة الأونكتاد في إبلاغ الشركات عن أهداف التنمية المستدامة وبمجموعة مؤشراتنا الأساسية لأهداف التنمية المستدامة المقترحة للشركات، تماشياً مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، كأداة لمساعدة البلدان في جهودها المتعلقة بتعزيز دور إبلاغ الشركات عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تدفع إلى الأمام بأعمالها المتعلقة بالمؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، كجزء من وثيقة توجيهية تُجمَع خلال فترة ما بين الدورات، بالتعاون مع الفريق الاستشاري التابع لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛

٣- يدعو أمانة الأونكتاد إلى إعداد دراسات حالات إفرادية بشأن أفضل الممارسات في إبلاغ الكيانات المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة؛

٤- يتطلع إلى الجهود الإضافية التي تبذلها أمانة الأونكتاد في إعداد إرشادات للبيانات الوصفية للمؤشر ١٢-٦-١ من الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

باء- دور الإفصاح في تقييم المخاطر وتحسين جدوى الإبلاغ من قبل الشركات في صنع القرارات (البند ٤ من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، إذ يضع في اعتباره أن حالات إفصاح الشركات عن المخاطر بطرق قابلة للمقارنة ومجدية وموثوقة توفر مساهمة أساسية في تشجيع مناخ استثماري مواتٍ، وتعزيز اتخاذ قرارات مستنيرة، وتيسير إدارة المخاطر بطرق سليمة، وإذ يسلّم بأن الاتجاهات الدولية في تحسين حالة إفصاح الشركات، في سياقات من جملتها سياق مجلس الاستقرار المالي وفرقة عمله المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ،

١- يعرب عن ارتياحه لاتساع وعمق المناقشات في إطار بند جدول الأعمال، على النحو المبين في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/82، التي أعدتها أمانة الأونكتاد؛

٢- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تيسير تقاسم الممارسات الجيدة والتحديات القائمة في مجال الإفصاح عن المخاطر، بما في ذلك مواءمته، لا سيما بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما تبذله من جهود لتعزيز دور الإفصاح في تقييم المخاطر وتعزيز جدوى إبلاغ الشركات في عملية صنع القرارات.

الجلسة العامة الختامية

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

جيم- مسائل أخرى (البند ٥ من جدول الأعمال)

ألف

تجارب تنفيذ أداة تطوير المحاسبة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، إذ يسلم بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تطبيق أداة الأونكتاد لتطوير المحاسبة، وإذ يقر بفعالية أداة تطوير المحاسبة في تقييم الأسس الوطنية من حيث القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية لتقديم تقارير عالية الجودة، ووضع خطط عمل، واتخاذ مبادرات لبناء القدرات من أجل تعزيز بيئتها المتصلة بإبلاغ الشركات،

١- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تحديث أداة تطوير المحاسبة مستندة إلى التعليقات المتعلقة باستخدامها الواردة من الدول الأعضاء والتعبير عن تطور الممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ البيئي والاجتماعي والإداري والمحاسبة للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٢- يشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة جهود جمع الأموال التي تبذلها لزيادة إذكاء الوعي بأداة تطوير المحاسبة وتوسيع نطاق تطبيقها ليشمل بلداناً إضافية.

باء

المحاسبة والإبلاغ من قبل المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كوسيلة لتحقيق الإدماج المالي

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

وقد استعرض التقدم الذي أحرزته أمانة الأونكتاد بشأن تنفيذ عنصر عن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمشروع المساعدة التقنية، في إطار حساب الأمم المتحدة الإنمائي، المعنون "مساعدة صانعي السياسات في البلدان النامية على صياغة سياسات وطنية لتنظيم المشاريع من خلال تنفيذ أطر سياساتية لتنظيم المشاريع"،

١- يحيط علماً بالدور الحاسم الذي تؤديه المحاسبة في تحسين الإدماج المالي وإلمام الجهات صاحبة المصلحة بالأمر المالية للمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن ثم تمكينها من النمو، وإيجاد فرص عمل جديدة، والمساهمة في نمو مستدام وشامل للجميع، على النحو المبين في نتائج حلقتي عمل إقليميتين أجرتهما أمانة الأونكتاد في أمريكا اللاتينية وأفريقيا خلال فترة ما بين الدورات؛

٢- يدعو أمانة الأونكتاد، رهنأ بتوافر التمويل، إلى الاضطلاع بمزيد من العمل في مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات المحددة في حلقات العمل الإقليمية، مثلاً بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية، وبناء القدرات في مجال المحاسبة للمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتيسير التنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي، بما في ذلك الهيئات التنظيمية، وواضعي المعايير، ومقدمي رؤوس الأموال والخدمات المالية، ووكالات الترويج، ورابطات المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الجلسة العامة الختامية

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

١- وجه مدير شعبة الاستثمار والمشاريع بالأونكتاد الخطاب الافتتاحي فسَلط الضوء على أهمية أهداف التنمية المستدامة للنمو الاقتصادي للدول الأعضاء ومساهمات الفريق الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في تعزيز إبلاغ عالي الجودة من قبل الشركات منذ إنشائه في عام ١٩٨٢. وبعده، قدم رئيس فرع المؤسسات في الشعبة لمحة عامة عن بنود جدول الأعمال التي سيتم تداولها خلال الدورة.

٢- وشملت حلقة النقاش الافتتاحية عروضاً قدمها خمسة محاورين هم: المشرف على مراقبة المصرف الوطني البرازيلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وعضو في مجلس معايير المحاسبة الدولية؛ ورئيس مركز إصلاح الإبلاغ المالي في البنك الدولي؛ ونائب رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين؛ وعضو في لجنة إدارة هيئة الخدمات والأسواق المالية في بلجيكا.

٣- وشدد أحد المحاورين على أن الإبلاغ المتكامل العالي الجودة يعطي المؤسسات التجارية، عند الإبلاغ عن الآثار البيئية والاجتماعية لإجراءات شركة معينة، الوسائل اللازمة لتقديم نظرة أشمل لمستثمريها وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة. وقد ساعد الإبلاغ المتكامل على خفض تفاوت المعلومات المقدمة لأصحاب المصلحة وتحسين نوعية صنع القرارات الاستثمارية. ومن المرجح أن يبحث المستثمرون، في إطار تقييمهم للمخاطر، عن معلومات الشركات في تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات وآثارها البيئية. ومن ثم كان من مصلحة الشركة إتاحة المعلومات وضمان وصول الرسالة المقصودة إلى المستثمرين وغيرهم من المستخدمين مباشرة، وليس من خلال أطراف ثالثة، للتقليل من احتمال سوء التفسير. وينبغي إدماج الإبلاغ المتكامل في عمليات المؤسسات التجارية من محاسبة وإبلاغ وما يتصل بذلك من نظم رقابة داخلية يمكن أن تُعدّ التقارير انطلاقةً منها بصورة آلية. ولما كان الإبلاغ المنفصل عن المؤشرات الاجتماعية والبيئية يمكن أن يكون عديم الفعالية وغير ذي صلة فإن من الأفضل إدماجه مع الإبلاغ المالي. ومن الضروري أيضاً تطبيق الإبلاغ المتكامل من أجل رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن إبلاغ الشركات عن الآثار الاجتماعية والبيئية غير إلزامي حالياً في معظم الولايات القضائية حول العالم، فإن من المتوقع أن يصبح هو القاعدة في المستقبل القريب.

٤- وأبرز محاور آخر أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة لا تقتضي من الشركات الإبلاغ عن أثرها الاجتماعي أو البيئي لأن التركيز ينصب على معايير الإبلاغ المالي. وأبرز وجهة النظر هذه محاور آخر فأبلغ المشاركين بأن البنك الدولي يتوخى الحذر إزاء مطالبة البلدان المتعاملة معه بتنفيذ معايير الإبلاغ غير المالي لأنها سبق أن واجهت صعوبات للتكيف مع معايير الإبلاغ المالي. وفي كثير من الحالات، تفتقر البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى القدرة على إدراك المفاهيم الأساسية لمتطلبات الإبلاغ المالي والمحاسبة التي تفرضها المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقد يرهق هذه البلدان في هذا الوقت وضع متطلبات إضافية ومطالبتها بإدماج إبلاغ غير مالي يشمل مؤشرات بيئية واجتماعية.

٥- واتفق بعض المحاورين على أن البيانات المالية ينبغي أن يكون من السهل قراءتها وتفسيرها. وينبغي تقديم مزيد من المعلومات كبنود متسلسلة في البيانات المالية وليس ضمن الحواشي. وأبرز أحد المحاورين النظر حالياً في مراجعة بيان الممارسة الخاص بالتعليق الإداري للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية بهدف تيسير إدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في إبلاغ الشركات. وأثار أحد المندوبين سؤالاً بشأن القيمة المضافة من إدماج الإبلاغ غير المالي في معايير الإبلاغ القائمة، في حين أراد مندوب آخر أن تتزعم الأمم المتحدة إدماج إبلاغ البيانات غير المالية في جميع أنحاء العالم.

٦- وسلط محاور آخر الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به "جيل الألفية" أو الشباب (٢٠-٣٠ عاماً) في النهوض بمهنة المحاسبة. وقال إن الجيل الجديد من المحاسبين يشعرون بالراحة إزاء تكنولوجيا المعلومات، وبخاصة الاتصالات، وسيكون للذكاء الاصطناعي دور متزايد في مهنة المحاسبة. وسيؤدي تزايد تطور تكنولوجيا المعلومات وتوافرها أيضاً إلى تيسير الإبلاغ الرقمي، وبالتالي فإن المهنة بحاجة إلى تكييف معايير ومتطلبات الإبلاغ الخاصة بها مع التكنولوجيا الجديدة، مثلاً بتقديم الإرشادات وتوفير التعليم لمعدي الضرائب. وقد تقاسم أحد المحاورين هذا الرأي، في حين شدد محاور آخر على أهمية التعليم وسلط الضوء على الاختلافات في طرق تقييم المحاسبين من مختلف البلدان للمعاملات المحاسبية وقيمتها العادلة.

٧- وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ غير المالي، أشار محاور آخر إلى أن قانون الاتحاد الأوروبي يقتضي من المصارف الكبيرة وشركات التأمين والشركات التي تضم أكثر من ٥٠٠ موظف أن تفصح عن المعلومات غير المالية. وتتضمن المتطلبات المتعلقة ببلجيكا الإبلاغ عن التنوع الجنساني ومؤشرات الأداء الرئيسية وتوفير البيانات المتعلقة بكيفية احترام الموردين لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام عمل الأطفال. وعلى الجهات صاحبة المصلحة في الشركات (العاملين والمستهلكين والدائنين) والمنظمين ومراجعي الحسابات القانونيين وإدارة الشركات (المديرين والمحاسبين) الرجوع إلى معايير مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والجيل الرابع من المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن مدى الاستدامة، وتوجيهات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد، والاتحاد الدولي للمحاسبين عند اتخاذ قرارات بشأن تنظيم تقارير شركاتهم. وشدد على أن الإبلاغ غير المالي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

باء- تعزيز قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البند ٣ من جدول الأعمال)

٨- أبرزت أمانة الأونكتاد مجموعة من المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن المساهمة في أهداف التنمية المستدامة وعرضت مسائل لمداورات الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ ومذكرة المعلومات الأساسية (TD/B/C.II/ISAR/81) التي أعدت خلال فترة ما بين دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي لتيسير المناقشة. واستندت المذكرة إلى المداورات السابقة بشأن دور الإبلاغ في رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واستعرضت مبادئ ومعايير اختيار المؤشرات وعرضت بعض المؤشرات الأساسية. وأُتيحت أيضاً ورقة تتضمن تفسيرات مفصلة للمؤشرات المختارة.

٩- وفي أول حلقة من حلقتي نقاش مندرجتين تحت بند جدول الأعمال، مثل المتحاورون مبادرة الإبلاغ العالمية، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، وشركة أدبيك للابتكارات.

١٠- وقدم بعض المحاورين معايير مبادرة الإبلاغ العالمية ونهج الإبلاغ المتكامل الذي يتبعه المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل وناقشوا صلاتهما بأهداف التنمية المستدامة. وتمثل مبادرة الإبلاغ العالمية مجموعة من معايير الإبلاغ المتداخلة، التي تمكن المنظمات من الإبلاغ عن آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتركيز

على رؤوس أموال متعددة واستراتيجية ونموذج أعمال تجارية وتوليد القيمة، يمكن أن يساعد الإبلاغ المتكامل المؤسسات على تعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تفكير متكامل واستخدام تقارير متكاملة للإبلاغ عنه.

١١- وعرض أحد المحاورين عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بقياس المسافة المتبقية لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة والمسألة ذات الصلة المتعلقة بإبلاغ المؤسسات التجارية عن مساهمتها في الرفاه. وشدد محاور آخر على أهمية العمل اللائق لأهداف التنمية المستدامة وكذلك لمساهمة الأعمال التجارية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحدد إعلان منظمة العمل الدولية الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية توجيهات بشأن كيف يمكن للشركات وكيف ينبغي لها أن تسهم في التنمية المستدامة. وينبغي للإبلاغ المستدام أن ينظر إلى هذا الصك العالمي، الذي يغطي مختلف جوانب العمل اللائق، ويعتمد المؤشرات ذات الصلة وفقاً لذلك. وينبغي النظر في مؤشرات إضافية بشأن القضايا الاجتماعية مثل المؤشرات المتعلقة بالأجور والمؤشرات المتعلقة بظروف العمل.

١٢- وأقر عدة محاورين أن الإفصاح الإلزامي قد لا يكون ممكناً في بعض الحالات، وأن تحسين سلوك الشركات هدف هام، وأن النهج القائم على المبادئ مفيد. وناقشوا أيضاً أهمية المتزايدة للبيانات والفرص والتحديات المتعلقة بالرقمنة.

١٣- وفي المناقشات التي تلت، ذكر عدة مندوبين مسائل من قبيل الحاجة إلى توضيح الفرق بين مفهومي الإبلاغ عن الاستدامة والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، وإلى المواءمة بين الأطر القائمة، وإلى دعم البلدان النامية، فضلاً عن الوثوقية الضرورية للإبلاغ عن الاستدامة ودور الرصد وآثار ذلك على الحكومة والتنظيم.

١٤- وعموماً، شدد المحاورون والمندوبون على أهمية قابلية الإبلاغ عن الاستدامة للمقارنة ورحبوا بالجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد لوضع مجموعة المؤشرات الأساسية المختارة. وطلبوا إلى الأونكتاد المضي قدماً في عمله المتعلق بتيسير تنسيق الإبلاغ عن الاستدامة ووضع توجيهات، وبالتالي مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز دور إبلاغ الشركات في آلية رصد أهداف التنمية المستدامة، وتيسير تجميع البيانات، من الصعيد المؤسسي إلى الصعيدين الوطني والعالمي.

١٥- وفي حلقة النقاش الثانية المندرجة تحت هذا البند من جدول الأعمال، دُعِيَ ستة محاورين إلى تقديم وجهات نظر الشركات ومهنة المحاسبة والمستثمرين، التي تشمل مجموعة من معدي ومستعملي التقارير المتعلقة بالمعلومات الخاصة بالاستدامة.

١٦- وقدم أحد المحاورين أفكاراً بشأن كيفية إجراء تقييمات الأهمية النسبية الخاصة بشركة بعينها عند تقييم أهداف التنمية المستدامة والأطر القائمة للإبلاغ عن الاستدامة. وقال إن من الممكن تحقيق الأهداف المتمثلة في تحسين الربحية من خلال تمايز المنتجات وتقليل الأثر البيئي إلى أدنى حد وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها الشركات. ويتطلب ذلك الإبلاغ عن مجموعة من مؤشرات الاستدامة، بما في ذلك الانبعاثات من مكافئ ثاني أكسيد الكربون ومدافن النفايات وكثافة استخدام موارد المياه العذبة.

١٧- وشدد محاور آخر على أهمية المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ، بما في ذلك الإبلاغ المتكامل، وبوصلة أهداف التنمية المستدامة، وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاح المالي المتصل بالمناخ التي أطلقها مجلس تحقيق الاستقرار المالي. وذكر أن المؤشرات الأساسية التي اقترحتها الأونكتاد يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في ضمان وصول الشركات إلى مقاييس مناسبة ومتسقة وقابلة للمقارنة للإبلاغ عن الاستدامة. وأضاف أن الوصول إلى المعلومات ذات الجودة العالية المتعلقة بالاستدامة التي تنتجها الشركات أمر ضروري في سياق التغيير الديمغرافي وتحول أنماط العمل والتعطل التكنولوجي والمنظورات الجديدة بشأن معنى إيجاد القيمة.

١٨- ومن منظور المحاسبة وشركات خدمات مهنية أخرى، سلط محاور آخر الضوء على ظهور مطالب جديدة من أصحاب المصلحة في قطاع الخدمات المالية، مما يدعو إلى الابتكار في إدماج الاستدامة في استراتيجية الشركة وإبلاغها. فعلى سبيل المثال، يمكن للخدمات المالية أن تؤدي دوراً حاسماً في سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة في حين يمكن أن تمثل هذه الأخيرة فرصاً تجارية في منتجات من قبيل السندات الخضراء أو التأمين المتصل بتغير المناخ. ولئن كانت أهداف التنمية المستدامة عالمية ولا تقتصر على أي صناعة واحدة، فإن بعض الشركات يمكن أن تكون لها آثار أكثر أهمية على مجالات محددة تشملها الأهداف (مثلاً استخدام الطاقة بالنسبة إلى الشركات الصناعية). ويتطلب هذا الأمر مزيداً من المناقشة بشأن الطريقة التي تجري بها الشركات تقييمات الأهمية النسبية.

١٩- وفي المناقشات التي تلت، أثار عدة مندوبين ومشاركين مسائل من قبيل الحاجة إلى توضيح الفرق بين مفهومي الإبلاغ عن الاستدامة والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، وإلى الموازنة بين الأطر القائمة، وإلى الموثوقية الضرورية للإبلاغ عن الاستدامة ودور الرصد فيما يخص الامتثال والإنفاذ. وشدد عدة مندوبين على الحاجة إلى بناء القدرات الداعمة في البلدان النامية في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، بحيث تتمكن حكومات هذه البلدان من تسخير مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة. وذكر مندوب آخر أن من الضروري ضمان ترجمة الالتزامات السياسية الرفيعة المستوى، من قبيل أهداف التنمية المستدامة، على نحو سليم، في المجالات السياساتية والتقنية، مثلاً في تنظيم المحاسبة.

٢٠- وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان تقديم الشركات معلومات عالية الجودة عن الاستدامة، أشار محاور آخر إلى أن ممارسات الاستهلاك والشراء يمكن أن تولد حوافز من أجل تحسين الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية. ومن شأن محور الأهمية المالية والتثقيف أن يشجعا الاستثمار والاستهلاك والإنتاج بطريقة مسؤولة. وتؤدي المعلومات السردية المقدمة من الشركات، سواء في التقارير أو في مصادر أخرى للمعلومات (مثل وسائل الإعلام)، دوراً بالغ الأهمية في هذا الصدد. وقدم المحاور بحثاً يوحي بأن مؤشرات الاستثمار الموجه نحو الاستدامة قد تتفوق في أدائها على المؤشرات المرجعية للسوق، في حين أن المسائل المتصلة بإدارة الشركات وأخلاقياتها أصبحت تشكل بصورة متزايدة أسباباً لإقالة رؤساء الشركات.

٢١- وشدد المحاور التالي على أن من شأن الإبلاغ المتكامل أن يساعد على كسر الحواجز بين المعلومات المالية وغير المالية على مستوى الشركات، وإدماج الاستدامة في التفكير الاستراتيجي للشركات على المدى الطويل. ووصف دراسة الحالة الفردية لإيتاو أونيبانكو على

أثما مثال مستمد من قطاع الخدمات المالية في بلد نامٍ، وعلى وجه الخصوص جهود المصرف في التثقيف المالي والشفافية وتقييم المخاطر، فضلاً عن المسائل الاجتماعية والبيئية. وقال إن المصرف وضع مصفوفة تستند إلى أهداف التنمية المستدامة كجزء من تقريره المتكامل لتقديم معلومات عن إيجاد القيمة لجميع الجهات صاحبة المصلحة. وتساعد المصفوفة على إدماج الشواغل والفرص المتعلقة بالاستدامة في عمليات المصرف في مجالي جمع البيانات وصنع القرارات.

٢٢- وذكر آخر محاور أن من المهم أيضاً النظر، خارج المناقشات المتعلقة بمنهجية الإبلاغ عن الاستدامة، في أداء الشركات ونتائجها الملموسة. وقال إن المؤشرات الأساسية المقترحة من الأونكتاد تمثل خط أساس للإبلاغ يركز على مجالات الإبلاغ الأساسية والمشاركة في جميع الشركات والمناطق الجغرافية والسياقات التشغيلية. وبحوث الأونكتاد، التي تشمل التحليل التجريبي لممارسات الإبلاغ القائمة لدى الشركات، دليل على أن الشركات غالباً ما تكون لديها بالفعل موارد وتقدم تقارير عن هذه المؤشرات الأساسية. وردد صدى المناقشة المتعلقة بالأهمية النسبية فأشار إلى أن تقييمات الأهمية النسبية تتجاوز العتبة الأساسية القائمة. وأشار إلى دراسة حالة إفرادية أعدها الأونكتاد، وركز على تجربة شركة متوسطة الحجم شكل التزام المجلس ودراسة جدوى واضحة فيها عنصرين رئيسيين لتحقيق إبلاغ عالي الجودة عن مسائل الاستدامة.

٢٣- وشدد أحد المندوبين على أن توصيات الأونكتاد بشأن الإبلاغ عن الاستدامة ينبغي أن تكون غير ملزمة وقادرة على استيعاب مختلف الهياكل الأساسية للمحاسبة الوطنية للبلدان. وأشار إلى أن بعض المؤشرات الأساسية قد تحتاج إلى مزيد من المناقشة وأن اعتماد نهج قائم على المبادئ سيكون موضع ترحيب لضمان جدوى الإبلاغ عن الاستدامة لجميع الجهات صاحبة المصلحة.

٢٤- وأثار المحاورون وبعض المندوبين مسائل أخرى تشمل دور الرقابة الداخلية والضمان ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإبلاغ عن الاستدامة، والطابع العالمي للمؤشرات الأساسية للأونكتاد والآثار المترتبة على التنظيم ووضع السياسات.

جيم- دور الإفصاح في تقييم المخاطر وتحسين جدوى الإبلاغ من قبل الشركات في صنع القرارات (البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٥- وضع خبير الأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية بشأن هذا البند من جدول الأعمال، الإفصاح في سياق تقييم المخاطر وصنع القرارات في مجال الاستثمار. ولخص وثيقة المعلومات الأساسية (TD/B/C.II/ISAR/82) فشدد على الدور الذي يؤديه الإفصاح في تعزيز كفاءة واستقرار أسواق رأس المال بالنسبة لجميع الجهات صاحبة المصلحة. وقال إن تحديات محددة قائمة لكل من المستخدمين ومعدّي التقارير المتعلقة بالإفصاح، ودُعِيَ خمسة محاورين لتقديم مدخلات بشأن عدة تحديات.

٢٦- ولاحظ أحد المشاركين أن البيانات المالية تتضمن كمية متزايدة من المعلومات وأن تبادل أفضل الممارسات مهم لضمان أن المعلومات موثوقة ومجدية للمستثمرين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة. وشدد على أن هناك انعداماً للاتساق الدولي ولقابلية المقارنة في الإبلاغ عن المخاطر. وفي سياق الإبلاغ المعزز، ينبغي أن تنظر تقييمات الأهمية النسبية، مدعومة بتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاح المالي المتصل بالمناخ، في طائفة أوسع من الجهات صاحبة المصلحة، بينما تبقى الأطر المشتركة بعيدة المنال. وغالباً ما تُستخدم لغة موحدة في الحالات التي يواجه فيها المبلغون تحديات في تحديد كمية المخاطر أو نوعيتها، ولا بد من النظر في المسألة.

٢٧- وشدد محاور آخر على أن هناك، بالنسبة للشركات في القطاع المالي، تباينات كبيرة بين المبادئ التوجيهية للإفصاح عن المخاطر الخاصة بصناعة معينة (مثل مبادئ بازل) والمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ولاحظ، من بين مسائل أخرى، اختلافات بين مبادئ بازل والمعيار ٩ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي بشأن مواضيع تتعلق بالمتطلبات الرأسمالية وتقديرات الخسائر المالية، مما يجعل الإفصاح أمراً صعباً بالنسبة للمصارف. وقال إن المثال يوضح التحديات التي تواجهها صناعة معينة في تحديد المستوى الأمثل من الإفصاح. وذكر أن تقييمات الأهمية النسبية توفر طريقة لخفض كمية اللغة الموحدة وتوحي بأن عناصر إبلاغ ومقاييس مخاطر دنيا رئيسية يمكن أن تكون مفيدة. وأضاف أن بإمكان الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أن يشجع تنسيق أو مواءمة معايير الإبلاغ القائمة بغية بناء توافق في الآراء بشأن العناصر الدنيا الرئيسية.

٢٨- وذكر بعض المحاورين أن الأونكتاد له دور حيوي في بناء توافق الآراء وتعزيز المناقشات المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر. واقترح أحد المندوبين أن إنشاء هيئة تنظيمية عالمية يمكنها إنفاذ المعايير الدنيا في مجال إدارة مخاطر الاستثمار سيكون موضع ترحيب في حين أشار بعض المندوبين والمحاورين الآخرين إلى أن تنسيق المشاركين في السوق يمكن أن يكون أكثر فعالية في تحديد المستوى الأمثل للإفصاح بالنسبة لمختلف الكيانات المبلّغة. ولاحظ بعض المندوبين والمشاركين مستوى التقلب الحالي في متطلبات الإفصاح عن المخاطر والحاجة إلى تشجيع التفكير المتكامل في تقييم المخاطر والتطورات الأخيرة في الإبلاغ عن كل بلد على حدة لأغراض الضرائب.

٢٩- وقدم محاور آخر منظور وكالات التصنيف فوصف استمرار تفاوت المعلومات في أسواق رأس المال ودور الإبلاغ في تقليص هذا التفاوت بين الشركات والمستثمرين. وسلط الضوء على تنوع سمات المستثمر، التي تشمل مختلف فئات الأمن ومستويات تقبل المخاطر والآفاق الزمنية، مع تباين في وجهات النظر بشأن عمليات إفصاح الشركات. ورأى أن المستثمرين غالباً ما يقدرون عمليات الإفصاح الشاملة والشفافة والقابلة للمقارنة والمتسقة، التي تتجنب اللغة الموحدة. وبدلاً من عمليات الإفصاح العادية والقابلة للتنبؤ، دعا إلى تقديم معلومات مجدية بشأن المخاطر، واقترح استخدام سيناريوهات الإجهاد.

٣٠- وقدمت محاورة أخرى مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول ومبادئه الأساسية، مجمعة حول الهدف الشامل المتمثل في الاستثمارات المسؤولة والأسواق المستدامة والمجتمعات المزدهرة. وأكدت من جديد الحاجة إلى إعادة تفسير الواجب الائتماني في إبلاغ الشركات المعزز، حيث

من المتوقع أن تأخذ تقييمات الأهمية النسبية في الاعتبار طائفة أوسع من الجهات صاحبة المصلحة في مجال الاستثمار. وعلاوة على ذلك فإن ضمان المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية لا تزال محدودة وتستند إلى التحقق الداخلي، مما يعوق وصول المستثمرين إلى المعلومات ذات الجودة العالية في عمليات صنع القرارات الخاصة بها.

٣١- ومع ذلك، شدد محاور آخر على أن البحوث التجريبية في استخدام لغة موحدة توحى، في بعض الحالات، بأن من شأن الإبلاغ الموسع عن المخاطر أن يؤدي إلى انخفاض عائدات الاستثمار. وقال إن أحد التفسيرات الممكنة يتمثل في أن المشاركين في السوق يقرأون الانحرافات عن اللغة الموحدة على أنها محاولة لحماية مجلس وإدارة الشركة من مسؤوليات محددة. ورأى أن من الضروري إجراء بحوث إضافية لفهم الآثار المترتبة على عمليات الإفصاح عن المخاطر وإدارتها، لمعدي التقارير ومستخدميها على حد سواء. وسلط الضوء على نقص المعلومات الطويلة الأجل التي تتضمن المخاطر والاستراتيجية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى وجود بؤر محجوبة عن الجهات صاحبة المصلحة في مجال الاستثمار.

٣٢- وخاض بعض المشاركين في مناقشات بشأن تقسيم المخاطر القائمة. وأشار أحد المشاركين إلى أن شركات التأمين تؤدي دوراً هاماً في تسعير المخاطر القصيرة والطويلة الأجل. وأقر خبير الأونكتاد بدور شركات التأمين، ولكنه أشار إلى أن من المهم أيضاً أن تكون الجهات صاحبة المصلحة غير المتخصصة قادرة على فهم مخاطر الشركات فهماً مجدياً في اتخاذ قراراتها الاستثمارية. وشدد بعض المندوبين وخبير الأونكتاد على أن تطور التكنولوجيا ينطوي على احتمالات كبيرة لتبسيط تقييم المخاطر وتفسيرها.

دال - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

تجارب تنفيذ أداة تطوير الحاسبة

٣٣- عرضت أمانة الأونكتاد هذا البند من جدول الأعمال وشددت على الجوانب البارزة من أداة تطوير الحاسبة وعلى أنها أداة أصحاب مصلحة متعددين وشاملة وذاتية التقييم لبناء القدرات وتحسين الهياكل الأساسية للإبلاغ الوطني في ولاية قضائية محددة. وأوضحت أن أساس أداة تطوير الحاسبة - المؤلف من استبيان ونموذج كمي ونقاط مرجعية، وكلها مرفقة بإرشادات ذات صلة - هو الهياكل الأساسية لبناء توافق الآراء على نطاق واسع، التي تؤدي بدورها إلى وضع خطة عمل لبناء القدرات. وينتج عن بناء توافق الآراء نهج شامل لمساعدة البلدان على تنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ ولرصد تنفيذها مع مرور الوقت. وقالت أمانة الأونكتاد إنها بصدد تحديث أداة تطوير الحاسبة لزيادة مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة ولتتبع أحدث الاتجاهات في الإبلاغ البيئي والاجتماعي والإداري، وكذلك لتتناول خصائص إضافية لنظم المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٤- وعرض أحد المحاورين نتائج تطبيق أداة تطوير الحاسبة في كولومبيا خلال فترة ما بين الدورات. وقال إن تنفيذ أداة تطوير الحاسبة سمحت لأول مرة بتعاون شامل بين ٢٣ مؤسسة

مختلفة في كولومبيا. وأشار إلى الفعالية الاستثنائية التي تتسم بها أداة تطوير المحاسبة في تشخيص ثغرات الهياكل الأساسية الوطنية التنظيمية والمؤسسية وطلب إلى الأونكتاد أن يواصل دعم كولومبيا من أجل استمرار تنفيذ خطة عمل ما بعد أداة تطوير المحاسبة، أساساً لتحسين الركائز المتصلة بالقدرات البشرية وإشراك مهنة المحاسبة في الإبلاغ عن الاستدامة. وطلب أيضاً أن تولي عمليات تحديث أداة تطوير المحاسبة المقبلة قيمة متساوية لتقييم الهياكل الأساسية للمحاسبة للشركات المسجلة وغير المسجلة على السواء.

٣٥- وعرض محاور آخر النتائج المستمدة ابتداءً من تنفيذ تجريبي لأداة تطوير المحاسبة في عام ٢٠١٢ وانتهاءً من تنفيذ كامل في عام ٢٠١٧ في الاتحاد الروسي. وقال إن التطبيق المتكرر لأداة تطوير المحاسبة يظهر أهمية تأمين الدعم السياسي لتحقيق التقدم المحرز مع مرور الوقت، لا سيما فيما يخص الإجراءات التي تتطلب تغييرات تشريعية. ويُعزى التقدم في المجالات الرئيسية في التطبيق الأخير أساساً إلى تنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات وإلى مستوى وعي الجهات صاحبة المصلحة من التطبيق الأولي لأداة تطوير المحاسبة في عام ٢٠١٢. وحدد بعض المجالات التي تستدعي مزيداً من العمل، لا سيما الإبلاغ المالي القائم بذاته، والإبلاغ غير المالي، والنظم الوطنية لرصد الامتثال والإنفاذ، والمسائل الأخلاقية بحكم القانون مقابل المسائل الأخلاقية بحكم الواقع، وترجمة المعايير، والتنسيق فيما بين المؤسسات. وقدم عدة اقتراحات لإدراجها في تحديث أداة تطوير المحاسبة، مثل تبسيط إجراء تقييم تطبيق الأداة بعد حالة تجريبية، وتفصيل وتحرير عدد من الأسئلة، وتقديم أسئلة محددة لتقييم مسائل من قبيل الرشوة والفساد ومكافحة غسل الأموال فيما يتعلق بالمحاسبة.

٣٦- وقدم المحاور التالي وصفاً موجزاً للرحلة التي قامت بها الجهات صاحبة المصلحة في المحاسبة ومراجعة الحسابات في كوت ديفوار بين عام ٢٠١٢، عندما تم تنفيذ أداة تطوير المحاسبة، والحاضر. وقد كان من الدوافع الرئيسية للاضطلاع بالعمل ضمان ثقة المستثمرين الخارجيين بأن الإبلاغ المالي في البلد يتم وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وأشار أيضاً إلى أهمية الدعم السياسي الرفيع المستوى للتنفيذ الفعال لأداة تطوير المحاسبة. وسلط الضوء على النتائج التكميلية لأداة تطوير المحاسبة وتقييمات أخرى من قبيل تقارير البنك الدولي المتعلقة بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك، التي أدت إلى زيادة التركيز على الإصلاحات التشريعية. وقال إن تنفيذ أداة تطوير المحاسبة ساعد على تعزيز التعاون الإقليمي وتحسين مستوى التقارب بين مختلف النظم التنظيمية للبلدان، ويسر إمكانية اعتماد المحاسبين في ١٧ بلداً في المنطقة. ومن المهم الترويج لفوائد أداة تطوير المحاسبة وزيادة الوعي بها.

٣٧- وفي ختام حلقة النقاش، قدمت محاورة أخرى لمحة عامة عن الإجراءات المتخذة منذ تنفيذ أداة تطوير المحاسبة في أوكرانيا في عام ٢٠١٦، لا سيما في إطار التشريعات المتصلة بالمحاسبة والإبلاغ المالي. وشددت على أهمية أداة تطوير المحاسبة كوسيلة لحفز الامتثال للقواعد والإصلاحات الدولية. وقدمت مجموعة من الاقتراحات لتحسين نوعية وأهمية أسئلة محددة في استبيانات أداة تطوير المحاسبة.

الحاسبة والإبلاغ من قبل المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كوسيلة لتحقيق الإدماج المالي

٣٨- قدمت أمانة الأونكتاد لمحة عامة عن تنفيذ عنصر الحاسبة لمشروع المساعدة التقنية في المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية ("دعم صانعي السياسات في البلدان النامية في صياغة سياسات وطنية لتنظيم المشاريع من خلال تنفيذ أطر سياسات تنظيم المشاريع"). وقالت إن المشروع مكن الأمانة من إدكاء وعي صانعي السياسات بأهمية الحاسبة والتأمين كوسيلة لتحقيق الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وسلطت الأمانة الضوء على النتائج الإيجابية لأنشطة محددة لبناء القدرات في المشروع، مثل حلقتي عمل إقليميتين (في أفريقيا وأمريكا اللاتينية) بشأن أفضل الممارسات السياسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم الحاسبة والتأمين للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتوصيات ذات الصلة، والمنشورات والأدوات التقنية المتعلقة بتيسير تنفيذ الحاسبة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٣٩- وقدم أحد المحاورين تفاصيل إضافية عن حلقة العمل الإقليمية للأونكتاد في أفريقيا. وقدم لمحة عامة عن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي للمنطقة، وكون أكثر من ثلث حالات الفشل ناتجة عن الإدارة المالية غير الملائمة، والتأمين، والقيود المفروضة على الوصول إلى التمويل. وقال إن حلقة العمل الإقليمية الأفريقية ساعدت على تحديد الفجوة بين العرض والطلب في خدمات الحاسبة. وعلى الرغم من أن مقدمي الخدمات المالية رأوا أنهم لا يمكنهم أن يقدموا خدمة ملائمة إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بسبب تدني مستوى إلمامهم بالشؤون المالية ونقص السجلات المالية، الخاصة بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فإن خدمات الحاسبة تبدو مفرطة التعقيد وليس الهدف منها سوى تحصيل الضرائب. وأفاد بأن المشاركين في حلقة العمل دعوا إلى تبسيط الأطر الحاسوبية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتعزيز جهود بناء القدرات في مجال محو الأمية المالية لمساعدتها على إدراك أن من شأن تحسين معايير الحاسبة أن ييسر نمو القطاع على المدى الطويل.

٤٠- وقد محاور آخر تقريراً عن حلقة العمل الإقليمية التي نظمها الأونكتاد في أمريكا اللاتينية. وتزامنت النتائج مع مواضيع كثيرة من حلقة العمل الإقليمية الأفريقية، أي أن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة رأت أن المعايير الدولية مفرطة التعقيد ولم تر صلة ذلك بنمو شركاتها. وذكر أن تنفيذ المعايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمثل تحديات عديدة في المنطقة، بما في ذلك الافتقار إلى القدرات التقنية والموارد المالية والقدرة على فهم أن المعلومات الحاسوبية ينبغي أن تُؤلَّد بتكلفة لا تتجاوز الفوائد. وأوضح أن التوصيات الرئيسية المقدمة من حلقة العمل تشمل إتاحة أدوات الحاسبة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وإجراء مزيد من البحوث بشأن أفضل الممارسات وخبرات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد تنفيذ معايير الحاسبة الدولية، ومواصلة نشر نظم الحاسبة البسيطة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مثل مبادئ الأونكتاد التوجيهية للحاسبة والإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المستوى ٣).

٤١- وعرض محاور آخر الدوافع الرئيسية لتنفيذ الشركات لمعايير المحاسبة الدولية، أي الوصول إلى الخدمات المصرفية ودرّ الإيرادات. وأشار إلى أهمية المحاسبة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لفصل تمويل الأعمال التجارية عن المالية الشخصية. وأهاب بمنظمات المحاسبة المهنية إلى وضع أطر مناسبة، ومواصلة العمل من أجل رفع مستويات محو الأمية المالية، وتطوير الأدوات التكنولوجية التي تسمح للشركات بإنشاء دفتر للحسابات وإنتاج التقارير بسهولة (مثلاً من خلال الفواتير الرقمية).

٤٢- وعرضت المحاور التالية نموذجاً للمحاسبة الصغرى لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وضعه معهد سنغافورة للمحاسبين القانونيين، بغية توفير إطار مبسط للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المنطقة. وأظهر العرض عدداً من الاختلافات التقنية الرئيسية بين المعايير الدولية للإبلاغ المالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإطار نموذج المحاسبة الصغرى، مثل قياس الأدوات المالية، والتبسيط الهام، وتعريف الأصول المالية والخصوم والأسهم العادية. ودعت المشاركين إلى النظر في النموذج في إطار جهود إضافية من أجل تبسيط الأطر المحاسبية للمؤسسات البالغة الصغر.

٤٣- وقدم محاور آخر لمحة عامة عن نظام المحاسبة الخاص بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أوروبا. وقال إن النظام الخاص بالمؤسسات الصغرى أقل شبيوعاً، لكنه يمكن أن يساعد على تخطي بعض العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إبلاغها. وشدد على أهمية تحقيق توازن مناسب بين إدارة موارد الأعمال التجارية واحتياجات المستعملين عند إعادة النظر في الأطر المحاسبية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٤٤- ولاحظت أمانة الأونكتاد أن المحاسبة السليمة عنصر أساسي لحفز نشاط تنظيم المشاريع وإضفاء الطابع الرسمي في البلدان النامية وعرض، في إطار برنامج الأونكتاد لتيسير الأعمال التجارية، النموذج الأولي لمنصة تكنولوجية تتيح لأصحاب المشاريع إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية الرسمية وحفظ سجلاتها المحاسبية ومحاكاة تبعاتها الضريبية. وقالت إن العديد من منظمي المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة مستعدون لدفع الضرائب وراغبون في ذلك، شريطة تحسين مستوى إلمامهم بالشؤون المالية والمحاسبية ومواءمة متطلبات الإبلاغ مع احتياجاتهم وقودهم الخاصة.

٤٥- وأشار أحد المندوبين إلى أن الفلبين تفكر في إطار محدد للتعاونيات. ولاحظ أحد المحاورين أن التعاونيات تشكل تحدياً خاصاً بسبب تنوع أحجامها وأغراضها، وكون بعضها يجب أن يخضع للمساءلة أمام عدد كبير من الناس؛ وقال إن التنوع يتطلب أنواعاً مختلفة من الأطر المحاسبية. وأبرز محاور آخر أيضاً احتياجات المستعملين إلى المصلحة العامة فيما يتعلق ببعض التعاونيات.

٤٦- وتساءل مندوب آخر عما إذا كان ينبغي أن يتم الإبلاغ على أساس نقدي وليس على أساس الاستحقاق، إذ سيتيح ذلك نظاماً أكثر تبسيطاً ويخدم الغرض النهائي المتمثل في توضيح وضع التدفق النقدي للشركة، وهو عامل رئيسي في النمو المحتمل للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وأشار عدد من المشاركين والمحاورين إلى أن الإبلاغ على أساس الاستحقاق أمر بالغ الأهمية في إعداد البيانات المالية، ومن ثم كفاءة زيادة فهم المصارف للأعمال التجارية المعنية.

٤٧- ودعا بعض المندوبين أمانة الأونكتاد، رهناً بتوافر التمويل، إلى مواصلة بناء قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ أداة تطوير المحاسبة وإحراز تقدم بشأن خطط عمل كل منها، بما في ذلك بشأن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ودعا بعض المندوبين الأونكتاد إلى مواصلة العمل على تعزيز قدرات الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي من أجل تكييف أطر الإبلاغ مع احتياجات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتيسير الإدماج المالي لهذه المؤسسات.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٤٨- افتتح الدورة الرابعة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ رئيس الدورة الثالثة والثلاثين، السيد جيرار إي (سنغافورة)، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٩- أثناء الجلسة الافتتاحية العامة، انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد ديفيد أوبوايا غيشانا (كينيا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد أندرو ستينز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٠- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، أثناء جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/ISAR/80). وبالتالي كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تعزيز قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ٤- دور الإفصاح في تقييم المخاطر وتحسين جدوى الإبلاغ من قبل الشركات في صنع القرارات
- ٥- مسائل أخرى

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين

٧- اعتماد التقرير

دال- نتائج الدورة

٥١- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، استنتاجاته المتفق عليها واتفق على أن يلخص الرئيس المناقشات غير الرسمية. ووافق أيضاً على جدول الأعمال المؤقت لدورته الخامسة والثلاثين (المرفق الأول).

هاء- اعتماد التقرير

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٢- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ لنائب الرئيس - المقرر بأن يتولى، تحت إشراف الرئيس، وضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
- ٣- تعزيز قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ٤- مسائل التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين
- ٧- اعتماد التقرير

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	غامبيا
الأرجنتين	الفلبين
ألبانيا	قطر
ألمانيا	كازاخستان
أنثيغوا وبربودا	كمبوديا
أوغندا	كوت ديفوار
أوكرانيا	كولومبيا
البرازيل	الكويت
بنن	كينيا
بوتان	ليتوانيا
بيلاروس	ليسوتو
تشيكيا	مالطة
توغو	مدغشقر
تونس	مصر
الجزائر	المغرب
جمهورية كوريا	ملديف
جيبوتي	المملكة العربية السعودية
زامبيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
زيمبابوي	موريتانيا
سري لانكا	ناميبيا
سوازيلند	نيبال
السويد	نيجيريا
شيلي	هنغاريا
الصين	هولندا
عمان	الولايات المتحدة الأمريكية
غابون	اليابان

* تحتوي هذه القائمة على المشاركين المسجلين فقط. وللاطلاع على القائمة النهائية، انظر الوثيقة

- ٢- وكانت الدولة المراقبة غير العضو التالية ممثلة في الدورة:
دولة فلسطين
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- ٤- وكانت هيئة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:
مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة العمل الدولية
البنك الدولي
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
من الفئة العامة
مهندسو العالم
منظمة القرية السويسرية